نموذج

﴿ بنك الإنتاج ﴾

Production Bank

نحو مصرفية إنتاجية رشيدة

تطوير وابتكار

د. رياض منصور يوسف الخليفي

دولة الكويت

تم إيداع هذا الإصدار رسميا باسم الباحث لدى مكتبة الكويت الوطنية – دولة الكويت
(طلب الإيداع : 2012/243) (رقم الإيداع : 7-36 / 2012) بتاريخ (5 ابريل 2012م)

DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com د. رياض منصور الخليفي كافة الحقوق محفوظة /

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يمثل القطاع المصرفي الركن الأهم من أركان النظام الاقتصادي الحديث ، حيث تلعب البنوك دورا رئيسا كوسيط مالي في إدارة الكتلة النقدية (كمية النقود) في الاقتصاد ، فالبنوك تستقطب الفوائض والمدخرات المالية من أصحابها (وحدات الفائض) لتعيد تحويلها وفق آليات الإقراض والتمويل المختلفة إلى أصحاب العجز المالي (وحدات العجز) ، وهذا الدور الاقتصادي للبنوك يعرف بمصطلح ﴿ **الوساطة المالية** ﴾ .

إن أزمة الاختلال الهيكلي التي تشهدها غالبية اقتصاديات الدول المعاصرة ستظل قائمة وستترسخ مع مرور الزمن ما لم يتم التصدي لها ومعالجتها وفق آليات رشيدة تجمع بين حركة الأموال في الاقتصاد والموارد الاقتصادية المتاحة ، ذلك أن حركة المال ودورانه في الاقتصاد بمنزلة حركة الدم ودورانه في الجسد ، فكلما كان الدم سائلا متدفقا سهل الحركة والانتقال كان الجسد صحيحا سليما نشيطا ، وكلما تعثرت حركة الدم لحق الجسد من الأمراض والأعراض ما قد يؤدي إلى موته وفنائه ، فكذلك الشأن بالنسبة للاقتصاد وضرورة حركة الأموال والمنافع فيه .

إن هذا الإصدار يقدم للحقل المصرفي والاقتصادي الدولي نموذجا مصرفيا جديدا ومبتكرا باسم : ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ **(Production Bank)** ، وهو نموذج مصرفي نوعي مبتكر وغير مسبوق على صعيد الفكر المصرفي المعاصر ، ويمتاز بأنه ذو كفاءة اقتصادية عالية ، وتشتد إليه حاجة الاقتصادات في العالم بصفة عامة ، وذلك لكونه يهدف إلى : خلق فرص الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد المحلي ، وتوطين الخبرة الإنتاجية ، ومن ثم توجيه الفوائض المالية والائتمانية الراكدة نحوها ، بل وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لدعم هذه المسيرة الإنتاجية الرشيدة ، وما يستتبع ذلك من آثار اقتصادية إيجابية على مستوى زيادة معدلات التشغيل والتجارة الداخلية والخارجية ، وفي المقابل مكافحة التضخم وتشغيل البطالة ، مما يسهم في خلق بيئة الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المنشود .

ويعتبر نموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ من قبيل الاختراع المهني والابتكار العلمي في مجال الأعمال المصرفية وتطبيقاتها المعاصرة ، فهو ينطوي على الابتكار والجدة والأصالة ، وقائم على أسس علمية وعملية مهنية قابلة للتطبيق والاختبار والقياس ، كما أنه تطوير مالي واقتصادي يحمل رسالة إنسانية وإصلاحية للاقتصاديات بصفة عامة ، كما يسعى لتحقيق منظومة من الأهداف النبيلة والغايات السامية التي تجمع بين الأعمال المصرفية والقيم الإنتاجية الشاملة ، وحرصا منا على تقديم هذا النموذج المصرفي المبتكر بصورة عملية قابلة للتطبيق الميداني فقد

كافة الحقوق محفوظة / د. رياض منصور الخليفي DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com

قمنا بتطوير الفكرة في إطاريها النظري والتطبيقي معا ، وجعلتها في إطار تعريفي يكشف عن أبرز المبادئ الفنية والأسس التطبيقية والآليات الفنية المتعلقة بنموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ .

ونظرا لأهمية هذا الموضوع وما يحمله من نموذج مصرفي إبداعي مبتكر ذي أهمية كبرى للعالم الاقتصادي الحديث فسأعرض حيثياته ومضامينه طبقا للعناصر الموضوعية التالية :

أولا : الفكرة العامة والإطار الاستراتيجي لنموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ .

ثانيا : التقييم الاقتصادي للنماذج المصرفية المعاصرة .

النموذج الأول : البنوك التجارية التقليدية (الربوية) .

النموذج الثاني : البنوك التجارية الإسلامية .

النموذج الثالث : البنوك المتخصصة (الربوية) .

النموذج الرابع : بنوك الاستثمار التقليدية (الربوية) .

ثالثا : علاقة نموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ بالنماذج المصرفية المعاصرة .

رابعا : الفروقات بين ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ والنماذج المصرفية الأخرى .

خامسا : الضرورات والدواعي لنموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ .

سادسا : الإيجابيات الاقتصادية لنموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ .

سابعا : مصادر الأموال لدى ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ .

ثامنا : استخدامات الأموال لدى ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ .

تاسعا : المجالات العامة للاستثمار الإنتاجي في الاقتصادات المعاصرة .

عاشرا : ضوابط الرقابة والشفافية ومحظورات ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ .

وبالله التوفيق ،،

د. رياض منصور الخليفي

Dralkhulaifi.com

كافة الحقوق محفوظة / د. رياض منصور الخليفي DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com

أولا : الفكرة العامة والإطار الاستراتيجي لنموذج ﴿ بنك الإنتاج ﴾ :

إن ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ مؤسسة مصرفية تعنى بدعم وتمويل المشاريع الإنتاجية الحقيقية داخل الاقتصادات التي تعمل فيها ، فهو وسيط مصرفي يدعم الإنتاج الوطني الحقيقي بمفهومه الشامل ، ويخضع في أعماله وعملياته إلى رقابة السلطة النقدية والمصرفية في الدولة ، ويقدم خدمات الإيداع والتمويل والاستثمار وسائر الخدمات المصرفية بصورة ربحية لا تخرج عن تحقيق الأغراض الإنتاجية للبنك ، وتخضع كافة أعمال البنك وعملياته للآليات المعتمدة في الصناعة المصرفية الإسلامية .

وكنموذج مصرفي مبتكر فإن هذا البنك يختص بصفة أساسية بوظيفة دعم وتنمية مختلف المجالات الإنتاجية الحقيقية داخل الاقتصاد ، وبالتالي فهو نموذج مصرفي نوعي ومبتكر تشتد إليه حاجة الاقتصاد في خلق فرص الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد المحلي ، وتوجيه الفوائض المالية نحوها ، بل وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لدعم هذه المسيرة الاقتصادية التصحيحية الرشيدة ، وما يستتبع ذلك من آثار اقتصادية إيجابية على مستوى مكافحة التضخم والبطالة ، فضلا عن التحصين الذاتي للاقتصادات التي يعمل فيها ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لها ، وتوطين الخبرة الإنتاجية فيها .

وترتكز نمطية عمل البنك على مسارين : **المسار الأول** : تمويل المشاريع الإنتاجية وفق صيغ التمويل الإسلامي من جهة ، بما في ذلك مسؤولية البحث عن الفرص الإنتاجية الحقيقية داخل الاقتصاد ودراسة جدواها الاقتصادية ، ومن ثم طرحها للجمهور وفق آلية استثمارية مناسبة وآمنة ، **والمسار الثاني** : تقديم كافة خدمات التمويل التجاري الإسلامي الداعمة للأغراض والأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد ، وعلى هذا فالبنك يقوم بدور الوساطة الإنتاجية الشاملة داخل الاقتصاد الوطني .

ويتلخص الإطار الاستراتيجي لعمل ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ في العناصر الاستراتيجية التالية :

- **الرؤية :**

مؤسسة مصرفية رائدة ومتخصصة محليا في دعم الإنتاج الحقيقي من خلال تقديم أحدث الخدمات المصرفية الإنتاجية الشاملة .

- **الرسالة :**

توطين الإنتاج الحقيقي في الاقتصاد الوطني .

كافة الحقوق محفوظة / د. رياض منصور الخليفي DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com

➢ **الهدف الاستراتيجي :**

القيادة الميدانية لاستراتيجية الإنتاج الشامل من خلال كيان مصرفي ربحي يعمل وفق الأسس المهنية العلمية والعالمية للصيرفة الإسلامية .

➢ **الأهداف الاقتصادية العامة :**

1 - المساهمة في تعزيز الناتج المحلي (القومي) الإجمالي من خلال تحفيز التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، وأثر ذلك في تخفيض معدلات التضخم والبطالة وزيادة معدلات توطين الخبرة الإنتاجية الشاملة .

2 - المساهمة في زيادة وتنويع مصادر الدخل البديلة وتقليل المخاطر الاقتصادية من خلال خلق فرص جديدة للاستثمار المحلي تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية ، وتحقيق معدلات ربحية إنتاجية أعلى .

3 - التجديد والتطوير النوعي لنمطية الأعمال المصرفية التجارية ، وذلك من خلال تطوير نموذج مصرفي إصلاحي مبتكر يؤدي وظائفه وأهدافه الاقتصادية بكفاءة ، ولا يتعارض مع منظومة الأنماط المصرفية الأخرى .

➢ **المسارات الاستراتيجية لعمل البنك :**

1 - تقديم عمليات التمويل الإنتاجي الشامل .

2 - تقديم كافة الخدمات المصرفية الداعمة والمساندة للأعمال والأنشطة الإنتاجية .

كافة الحقوق محفوظة / د. رياض منصور الخليفي DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com

ثانيا : التقييم الاقتصادي للنماذج المصرفية المعاصرة :

تقوم البنوك في الاقتصاديات الحديثة بدور الوسيط الاستراتيجي في إدارة الكتلة النقدية (كمية النقود) ، حيث تستقطب الفوائض والمدخرات المالية من المودعين والمستثمرين (وحدات الفائض) لتعيد توجيهها بمختلف وسائل التمويل إلى أصحاب العجز المالي (وحدات العجز) ، وقد جاءت قوانين النقد والبنوك المركزية لتؤكد هذا الدور القيادي في الاقتصاد الحديث ، والمفترض طبقا للتنظير الاقتصادي أن تقوم سلطات النقد والبنوك المركزية بتوجيه الائتمان نحو التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي في اقتصاداتها ، وهو الأمر الذي لا يزال يواجه العديد من التحديات تبعا لطبيعة أهداف المؤسسات المصرفية الحالية .

وفي سياق عرضنا لنموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ فإنه يتعين علينا الوقوف على التقييم الاقتصادي للنماذج المصرفية المعروفة في الاقتصادات المعاصرة ، وذلك بغرض التمهيد لتحديد القيمة التي يتوقع أن يضيفها نموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ باعتباره نموذجا جديدا ومبتكرا إلى واقع الاقتصادات التي يعمل فيها .

تتنوع أنماط البنوك في الاقتصاديات الحديثة تتنوع إلى أنواع متعارف عليها دوليا ، فهناك البنوك التجارية **(Commercial Banks)** ، وهنالك البنوك المتخصصة **(Specialized Banks)** ، ثم جاءت بنوك الاستثمار **(Investment Banks)** كأداة مصرفية متخصصة في دعم عمليات وأنشطة ومنتجات الأسواق المالية ، كما برز في العقود الأربعة الأخيرة نموذج مصرفي جديد باسم البنوك الإسلامية **(Islamic Banks)** ، وجميع هذه الأنماط تخضع لرقابة السلطة النقدية أو البنوك المركزية **(Central Banks)** .

وقد لوحظ من طبيعة عمل البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة أنها تعمل وفق النظام المصرفي المعروف باسم البنوك التقليدية **(Conventional Banks)** ، حيث إنهما يشتركان في آلية عقدية قانونية مركزية واحدة ، وهي آلية عقد الإقراض النقدي (الكاش) ، والتي تستهدف تمويل الذمة المالية بصورة مباشرة ، كما ينشأ عن هذه العلاقة الإقراضية شغل ذمة المدين طبيعيا (أفراد) أو اعتباريا (مؤسسات وشركات) بالمديونية لصالح البنك التقليدي الدائن ، وهي الوظيفة الاستراتيجية المسماة **(المتاجرة بالنقود والديون)** .

ومعنى ذلك : أن البنوك التقليدية (تجارية / متخصصة) تتاجر بأصل القرض النقدي عند التعاقد ، ويتولد عن المتاجرة بالنقد أو الدين عائد نظير الأجل يعرف باسم **(الفائدة) (Intrest)** ؛ سواء كانت الفائدة اتفاقية أو تأخيرية ؛ والتي تسميها الشرائع السماوية باسم **(الربا) (Usary)** .

كافة الحقوق محفوظة / د. رياض منصور الخليفي maktab_iic@hotmail.com / DrAlkhulaifi.com

ولأغراض التقييم الاقتصادي العام لأداء أنماط البنوك الحالية يمكننا أن نلحظ القصور الواضح في أدائها عن تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة ، وخصوصا في علاقتها بتوظيف عوامل الإنتاج ومدى كفاءتها في تدعيم الناتج الإجمالي داخل الاقتصاد المحلي ، وهذا العجز الظاهر في العائد الاقتصادي يشمل جميع أنماط البنوك المعاصرة ، بما في ذلك البنوك التجارية و البنوك المتخصصة و البنوك الإسلامية ، فضلا عن بنوك الاستثمار .

وسنوضح هذه الحقيقة التاريخية المصرفية من خلال التحليل المقارن التالي :

النموذج الأول : البنوك التجارية التقليدية (الربوية) :

إن البنوك التجارية تقدم التمويل النقدي إلى الذمم المالية للأفراد والمنشآت التجارية بفوائد نظير الأجل ؛ مما يؤدي إلى إحداث فقاعة دائنية تكون هي مصدر توليد الربحية للبنك ، سواء حال انتظام السداد وفق آليات **الفائدة الاتفاقية** ، أو في حالة التعثر عن السداد من خلال آليات **الفائدة التأخيرية** ، وفي الحالتين فإن عملية توليد الربح من الدين في الذمة (قرضا أو دينا) لا يكون له أثر مباشر في حركة السلع والخدمات في الاقتصاد ، لأن العلاقة تعتمد على التربح من الذمة المجردة ، وأما أثرها في إحداث الحركة في السلع والخدمات في الاقتصاد فهذا أمر ثانوي ليس مقصودا أصالة في العقد ، وإن كان قد يأتي تبعا أو لا يأتي .

وبذلك تكون المصرفية الحالية بأنواعها (التقليدية / الإسلامية / المتخصصة / الاستثمار) قد نجحت في المحافظة على وظيفتها بتمويل الذمم بعيدا عن الالتزام بتمويل الإنتاج والعمل المباشرين ، فكانت آليات التربح من الذمة بديلا كافيا لتحقيق الربحية للبنوك بعيدا عن خوض تحديات الإنتاج والعمل الحقيقيين ، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على تدني معدلات الإنتاج والتجارة والتنمية ، كما كان لهذا السلوك التمويلي أثره المباشر في إحداث الفجوات المالية وتكريس الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ، بل وتكريس ظواهر التضخم والبطالة وتدني التجارة الداخلية والخارجية ، فضلا عن التأثيرات السلبية بالغة الخطورة على قوة العملة واستقرارها محليا ودوليا ، وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي العام .

إن إدمان القطاع المصرفي الحالي على الإغراق في تمويل الذمم بالمداينات والتربح منها على حساب تمويل الإنتاج والعمل أدى إلى تعطيل الموارد الاقتصادية بصورة كلية في بعض الدول أو بصورة جزئية في بعضها الآخر ، وهذا ما يؤكده الواقع السلبي المتنامي للاقتصاديات الكبرى في العالم ، والتي باتت تعتمد اعتمادا كليا على فقاعات الديون ، فهي تتغذى عليها وتتضخم بها حتى أدمنت عليها ، فلا هي تستطيع التوقف عن الاستدانة ولا هي قادرة على إحداث تقدم حقيقي يذكر في ميدان الإنتاج والعمل .

كافة الحقوق محفوظة / د. رياض منصور الخليفي DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com

إن السر الذي أدى إلى شيوع وتكريس هذه الحالة المزمنة في اقتصاديات العالم يلخصها ما نعبر عنه بمصطلح (**الكماشة المصرفية**) ، حيث تحتكر البنوك المدخرات القومية من جهة ، ثم هي تنميها عبر مداينات الذمم بعيدا عن الاقتصاد العيني الحقيقي ، والنتيجة أن الشعوب واقتصادياتها ومواردها هي الخاسر الاستراتيجي الأكبر من هذه المعادلة السالبة في الاقتصاد الدولي الحديث ، فإذا أضفت لذلك سيادة آليات خلق الائتمان في مختلف القطاعات المصرفية ، حيث يتم تخليق النقود بأقصى طاقة من أجل تمويل الذمم دون الإنتاج والعمل فإن الأثر السلبي سيكون مضاعفا بحسب مضاعفات خلق النقود في الاقتصاد .

ووفقا للملاحظة التاريخية بشأن الأزمات الاقتصادية فقد ثبت أن من كبرى الأصول الفنية المولدة للأزمات الاقتصادية هي (خلق الائتمان) في القطاع المصرفي ، والتي ترتكز على أساس المتاجرة بالديون ؛ بمعنى توليد الربح من مجرد منح القروض والديون في إطار العمل المصرفي التقليدي ، وبالتالي ابتعاد البنك التقليدي عن مبدأ الوساطة العينية (سلع وخدمات) في عمليات التمويل والاستثمار ، فإن ذلك سرعان ما يحدث فوضى تجارية فقاعية داخل الاقتصاد ؛ بسبب توالي عمليات المتاجرة والمضاربة في القروض والديون المجردة ، والحق أن البنوك التجارية لا زالت تتوغل في صناعة الفقاعة الدائنية من خلال توليد العوائد من جراء عمليات الإقراض بفائدة والمشتقة من خلق الائتمان والقائمة على مبدأ الثقة المصرفية لا غير ، مع الإهمال شبه الكامل لأي أساس عيني (سلع / خدمات) أو إنتاجي حقيقي ، فتتضخم تلك الفقاعة مفرغة عن أي أساس حقيقي ، فتبقى فقاعات فارغة ومضطربة لا تكاد تستقيم على حال حتى تنفجر مخلفة وراءها الدمار الاقتصادي الشامل والانكماش العام الذي ينعكس على القطاعات الاقتصادية .

النموذج الثاني : البنوك التجارية الإسلامية :

لقد ظهر نموذج (البنوك الإسلامية) في مقابل البنوك التجارية ليقدم نموذجا مصرفيا مبتكرا يعتمد على تفعيل الأساس العيني (سلع / خدمات) في عملياتها التمويلية ، فجميع الصيغ الربحية للتمويل لدى البنوك الإسلامية ترتكز على أساس وساطة السلعة أو الخدمة ، وعلى هذا فالبنوك الإسلامية تمارس دور الوساطة المصرفية بصفتها تاجرا سلعيا ، بحيث تتخذ السلع والخدمات وسيطا استراتيجيا في عمليات التمويل ، فهي تقدم تمويلا تجاريا يسعى إلى توليد الربح من الأساس العيني (بوساطة سلعة أو خدمة) ، وبالتالي فهو تمويل تجاري عيني ، ولكنه ليس قائما على أساس نقدي إقراضي مجرد يتولد عنه الربح كما هو الشأن في سائر البنوك التجارية والمتخصصة .

كافة الحقوق محفوظة / د. رياض منصور الخليفي DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com

ومن هنا فقد كان لنموذج البنوك الإسلامية دور إيجابي وقيمة اقتصادية مضافة ، والسبب في ذلك أن عملياته التمويلية تقوم في بنائها الهيكلي وفي إجراءاتها الفنية على وساطة السلع والخدمات الحقيقية ، حيث يتملك البنك الإسلامي السلعة أو الخدمة ابتداء من مصدرها ، ثم يعيد نقل ملكيتها إما فورا بمقتضى البيوع ، أو على مراحل لصالح العميل ، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تنشيط حركة التداول الحقيقي للسلع والخدمات داخل الاقتصاد ، وخصوصا عندما يقوم البنك الإسلامي بدور الوساطة السلعية بين المنتج (المصدر) والمستخدم (المستهلك) .

إلا أن هذا الأثر الاقتصادي الإيجابي لنشاط البنك الإسلامي سيبقى محدودا جدا ، والسبب يكمن في تركيز البنوك الإسلامية على التمويل التجاري السلعي غير الإنتاجي ، والذي ينطوي على سلوك مضاربي ربحي يؤول حتما إلى المساهمة الجزئية في ارتفاع أسعار السلع والخدمات الداخلة في نطاق التمويل المصرفي الإسلامي ، ومن هنا فإن مساهمة نموذج البنك الإسلامي في دعم الأهداف الاقتصادية كانت ولا تزال وستبقى محدودة وفي نطاق ضيق لا يتعدى الإطار التجاري للسلع والخدمات دون إنتاجها بصورة مباشرة ، وبذلك نصل إلى تقرير نتيجة اقتصادية مهمة ، وهي أن البنوك الإسلامية وإن جاءت بإيجابيات اقتصادية مشهودة وحقيقية إلا أنها لا تزال قليلة نسبيا ، فالسلوك المصرفي الإسلامي الحالي لا يحقق الأهداف الاقتصادية العليا والمتمثلة بالإسهام المباشر في توظيف الموارد الاقتصادية ودعم الناتج الإجمالي وما يستتبعه ذلك من معالجات جذرية وجادة للمشكلات الاقتصادية المزمنة في الدول المعاصرة .

وإننا لنؤكد ههنا على أن هذه الظاهرة المصرفية السلبية تشمل نموذج البنوك التجارية وكذلك البنوك الإسلامية لكن بدرجة أقل ، إذ إن جميعها بنوك تهدف إلى تمويل الذمم أو التجارة دون الإنتاج والعمل الحقيقيين ، فبينما تختص البنوك التجارية بالمتاجرة بالقروض النقدية وجدولة الديون نجد أن البنوك الإسلامية هي أيضا بنوك تجارية إلا أنها تتاجر بالسلع والخدمات ، ولقد أورثت هذه الحالة المصرفية التجارية المزمنة خللا جسيما في البناء الهيكلي للاقتصاد برمته ، وخصوصا بعد أن برزت ظاهرة الاكتناز للنقود بصورة ودائع تتراكم مع مرور الزمن ، الأمر الذي بات يضيع على الاقتصاد فرصا بديلة ممثلة بأعمال إنتاجية وعوائد اقتصادية ومشروعات تنموية كبيرة ، هذا فضلا عن عزوف البنوك قاطبة عن الدخول المباشر في عمليات الإنتاج الحقيقي ، إما لأسباب قانونية أو تجارية .

ولقد كان لهذه الصبغة المصرفية التجارية العامة (اكتناز الفوائض المالية في الاقتصاد + تمويل تجاري غير إنتاجي) أن كرست ظاهرة التضخم المضطرد كنتيجة حتمية لحالة حبس النقود عن المشاريع الإنتاجية الحقيقية ، ومن ثم بات التمويل التجاري بنوعيه التقليدي والإسلامي كلاهما ينزع نحو السلوك المضاربي على النقود استقلالا أو على السلع والخدمات استقلالا ،

كافة الحقوق محفوظة / د. رياض منصور الخليفي DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com

ودون أي إضافة حقيقية تذكر على مستوى (القيمة المضافة) على معدل الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي أدى ولا يزال إلى التحفيز المستمر للتضخم داخل الاقتصاد ، كما يقلل فرص التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية ، ومن هنا فقد كان من الضروري ضمن خطط الإصلاح الاقتصادي العمل على تطوير دور القطاع المصرفي بجميع مكوناته ليصبح شريكا وممولا وخادما أمينا للإنتاج العيني الحقيقي في الاقتصاد .

النموذج الثالث : البنوك المتخصصة (الربوية) :

وعلى صعيد ثالث جاء نموذج (البنوك المتخصصة) بهدف تصحيح المسار الاقتصادي المنحاز نحو الذمم المجردة ، حيث تخصصت هذه البنوك في دعم قطاعات إنتاجية معينة ثبت تاريخيا أن البنوك التجارية أهملتها عبر مسيرتها الطويلة (منذ بدايات 1600م) ، بيد أن التحليل الاقتصادي يثبت بيقين أن نموذج البنوك المتخصصة قد فشل أيضا في تحقيق أهدافه الاقتصادية المنشودة ، وخصوصا في دعم المناشط الإنتاجية المتخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، ويعود سبب فشل نموذج البنوك المتخصصة إلى جملة أسباب من أبرزها :

1. تدني الفوائد التي يتقاضاها البنك من تمويلاته (2-4 %) .
2. اقتصاره على قطاع إنتاجي محدد ، مما ضَيَّقَ على البنك فرص الربحية الأخرى .
3. محافظة البنوك المتخصصة على مبدأ **(تمويل الذمم وليس تمويل الإنتاج والعمل)** ، بدليل أن العقد المبرم يعبر عن إقراض مباشر للذمة بفائدة مشروطة ، حتى إذا تعثر المشروع الإنتاجي فإن البنك المتخصص لا علاقة له بهذا التعثر الميداني لأنه لا يعدو أن يكون ممولا للذمة وليس للإنتاج والعمل .
4. وقد ترتب على الخاصية السابقة للبنوك المتخصصة أن ارتفعت مخاطر التمويل على الشريحة المستهدفة بالتمويل لدى البنوك المتخصصة ، حيث البنك ينقل المال للعميل (المصنع مثلا) ثم يحمله بموجب عقد القرض ضمان كامل رأس المال وفوائده الاتفاقية المشروطة ، وذلك بعيدا عن خاصية المشاركة في مخاطر الإنتاج والعمل نفسه .
5. ويدل لاستهداف البنك المتخصص تمويل الذمة المالية للمشروع وليس الإنتاج نفسه ما تفرضه البنوك المتخصصة على عملائها من فوائد تأخيرية تصل إلى (5 %) ، وهي تكلفة باهظة تحُمِّلُ الذمة المالية للمشروع تكاليف وفوائد إضافية نظير الزمن مجردا ، فظهر بذلك أن الأهداف الإنتاجية المعلنة للبنوك المتخصصة تحولت لتصبح متاجرة بالديون وتوليد الربح من مجرد الزمن .
6. لقد أدى التزام البنوك المتخصصة بتمويل الذمم دون تمويل الإنتاج والعمل إلى خسارتها خبرات وفنيات الإنتاج والتي تعتبر مصدر الربح الحقيقي ، حيث يكتفى البنك المتخصص بفوائد متولدة من الذمة وهي عوائد متدنية بطبيعتها بسبب تدني المخاطرة التي تنطوي

DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com د. رياض منصور الخليفي / كافة الحقوق محفوظة

عليها ، الأمر الذي أفقد البنك المتخصص ميزة استراتيجية تتمثل في قيمة الخبرة الإنتاجية نفسها ، وخصوصا أن البنك المتخصص ليس إلا ممول دائن لا صلة له بفنيات النشاط الإنتاجي ، فالبنوك المتخصصة تمول الذمة المالية للمشروع الإنتاجي ، ولا تمول الإنتاج الحقيقي نفسه .

7. يضاف لما سبق أنه وبسبب الخوف على مصالح البنوك التجارية والرغبة في تأمين سوقها التمويلي شبه الاحتكاري ، بل وحمايتها من المنافسة ـ رغم إهمالها شبه الكامل للقطاعات الإنتاجية ـ فقد تم تصميم نموذج البنوك المتخصصة وفق قيود صارمة من جانبي الإيداع والتمويل ، فلا يجوز للبنك المتخصص تقبل الودائع العامة من الجمهور ، كما لا يجوز له منح التمويل إلا لأشخاص إنتاجيين ينتمون إلى ذات القطاع نفسه (صناعي / زراعي / عقاري ...) .
8. ثم إن التمويل المتخصص يلزم كونه تمويلا تنمويا ، ولازم ذلك أن يكون عائده أقل ، وأجله أطول ، وضماناته أيسر ، وذلك على عكس تمويلات البنوك التجارية .

ولا شك أن هذه القيود المشددة كان لها الأثر المباشر في تحجيم ربحية البنك المتخصص ، وفي تعطيله عن تحقيق الأهداف الإنتاجية والتنموية المنشودة ، وبالتالي إلى فرض حالة الفشل وعدم الكفاءة التشغيلية عليه ، وبذلك يمكننا تصور الأسباب الرئيسة التي أدت إلى فشل نموذج البنوك المتخصصة .

النموذج الرابع : بنوك الاستثمار التقليدية (الربوية) :

لقد نشأت (بنوك الاستثمار) لتخدم استراتيجية عولمة (**صنمية رأس المال**) كما سماها اللورد جون مايناردكينيز ، فهذه البنوك وإن تخصصت في مجال الاستثمار من حيث الاسم إلا أنها أيضا تم تقييدها في مجال الاستثمار المالي (البورصات) فقط ، دون الاستثمار العيني أو الإنتاجي الحقيقي ، فهي بنوك تمارس الوساطة المصرفية بين أصحاب الفوائض المالية وتوظيف أموالهم في الأسواق المالية وأسواق النقد ومشتقاتهما ، ولذلك استطاعت بسبب تخصصها أن تطور منتجات وآليات متقدمة في تداول (مشتقات الثقة) والتي هي عبارة عن (حقوق منفصلة) يتم المتاجرة بها والتربح من فروقات أسعار تداولها على سبيل المضاربة ، وقد شكلت آليات تداول الثقة بالحقوق المجردة في الأسواق المالية والنقدية أصلا آخر من الأصول الفنية المولدة للأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية ، إلى جانب خلق الائتمان التقليدي .

وقد أدى اجتماع الأصلين معا في نموذج (بنوك الاستثمار) التقليدية ، أعني بذلك (خلق الائتمان المصرفي التقليدي + المضاربات السعرية في الأسواق المالية) إلى أن قادت بنوك الاستثمار المالي كارثة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في العام 2008م ، كما أدى انهيار الأسواق المالية ليس إلى فشل نموذج (بنوك الاستثمار) بل إلى ما يشبه زواله واندثاره بالكلية

، فضلا عما أحدثه هذا النموذج من آثار اقتصادية عالمية أورثت الدمار الاقتصادي الشامل ورسخت الانكماش والكساد الكبيرين كنتيجة حتمية لاضطراب الثقة في الأسواق بصفة عامة .

والخلاصة : إن جميع النماذج المصرفية الأربعة المذكورة قد شاركت ـ بدرجات متفاوتة ـ في تكريس ظاهرة الاختلال الهيكلي المزمن للاقتصادات الحديثة ، وقد بقيت هذه الحالة المضطربة في ظل توالي تحذيرات كبار علماء الاقتصاد حتى جاءت الأزمة المالية العالمية 2008م لتكشف النقاب عن هشاشة النظام المصرفي العالمي ، وتخلفه الكبير عن تحقيق أبسط الأهداف الاقتصادية ، ولا سيما من جهة علاقته بالناتج المحلي الإجمالي في اقتصاديات الدول .

وتأسيسا على ما أوضحناه بشأن طبيعة وخصائص كل نموذج مصرفي من الأربعة السابقة فقد استيقظ العالم على كارثة الأزمة المالية العالمية 2008م ، فتنادى الخبراء والباحثون والساسة في العالم أجمع نحو البحث عن آليات جادة للإصلاح الاقتصادي الحقيقي وعن البديل الناجع والأمثل الذي يبعث الروح في الموارد الاقتصادية المتاحة في الدول ، ويعزز مؤشرات الناتج المحلي والتنمية والتجارة ، كما يكافح مؤشرات التضخم والبطالة وتدني الكفاءة الاقتصادية ، فهل من علاج للظاهرة العالمية المتصاعدة والمسماة (الاختلال الهيكلي) الجسيم في بنية الاقتصاد العالمي المعاصر ؟ ، إن هذه الحاجة الاقتصادية الدولية العامة في عصرنا فرضت علينا العمل على تطوير وابتكار نموذج مصرفي ذي خصائص نوعية تختلف عن الأنماط الأربعة المذكورة ، فجاء تطويرنا لنموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ ، لتحقيق هذه الضرورة المصرفية والاقتصادية الدولية المعاصرة .

كافة الحقوق محفوظة / د. رياض منصور الخليفي DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com

ثالثا : علاقة نموذج ﴿ بنك الإنتاج ﴾ بالنماذج المصرفية المعاصرة :

إن ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ كنموذج مصرفي مبتكر لا يتعارض في نطاق عمله ولا في سوقه مع بقية النماذج المصرفية الأخرى ، كالبنوك التجارية والبنوك الإسلامية والمتخصصة ، وإنما يأتي داعما لها ومكملا لأدوارها الاقتصادية الإيجابية ، **والدليل على ذلك** : أن نموذج لنموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ لا يتاجر بالقروض ولا بالديون من أجل تمويل الذمم المجردة كما تفعل (**البنوك التجارية**) ، كما أنه لا يتاجر بالسلع والخدمات في تمويل الحاجات الاستهلاكية أو التجارية للعملاء ؛ أفرادا أو شركات كما تفعل البنوك الإسلامية ، وإنما يختلف نموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ عنها في كونه يختص بتقديم كافة الخدمات التمويلية والعمليات المصرفية وعمليات الاستثمار المتعلقة بمشاريع الإنتاج الوطني الحقيقي ، وذلك وفق آليات المشاركة الحقيقية ، كما يدعم نشاطه الإنتاجي بتوفير خدمات التمويل التجاري وفق تطبيقها المصرفي الإسلامي ، وذلك في إطار خدمة الأغراض الإنتاجية الرئيسة التي يسعى بنك الإنتاج لتنفيذها مع العملاء الإنتاجيين .

وعلى هذا فإن نموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ تختفي فيه ظاهرة الفائدة المتولدة عن مجرد المتاجرة بالقروض والديون نظير الزمن ، كما لا يتعرض إلى تمويل الحاجات الاستهلاكية والتجارية المحضة ، وإنما يستهدف بالأصالة تمويل الإنتاج الحقيقي في مختلف مجالاته المتاحة في الاقتصاد ، كما إن ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ لا يتعارض أيضا مع (**البنوك المتخصصة**) التقليدية ، لأنها بنوك تقليدية تعمل في مجالات عينية وتنموية محددة ؛ كالصناعي أو العقاري أو الزراعي أو الحيواني .. ونحو ذلك ، كما أن هذه البنوك المتخصصة تعمل في أصلها التاريخي و في واقعها العملي وفقا لأسس وآليات الإقراض التقليدي الربوي بفائدة مشروطه ، بحيث تستهدف المتاجرة بالتزامات الذمة المالية للمشروع على أساس نقدي محض ، وليس على أساس إنتاجي حقيقي ، ومن ثم يتولد العائد فيها من قيمة الزمن المجرد ، إما بفوائد اتفاقية تتراوح ما بين (2-5%) ، أو بفوائد تأخيرية عند التعثر تصل إلى (5 %) .

وإن خاصية تمويل الذمة المالية للشخصية الاعتبارية وليس تمويل الإنتاج نفسه يرفضها تماما نموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ ، والذي يستهدف تمويل الإنتاج العيني الحقيقي ذاته والعمل المستهدف عينه ، فإذا حصل التعثر والإعسار للمشروع فإنه لا يرتب أية فوائد على الذمة المالية للشخصية المدينة ، وإنما يشاركها في تحمل مخاطر الدين الإنتاجي حتى تتحقق النتائج الاقتصادية المنشودة بتكافل إنتاجي وعدالة تشغيلية .

DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com د. رياض منصور الخليفي / كافة الحقوق محفوظة

إن مما لا شك فيه أن إلغاء ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ الاعتماد على مبدأ (**التربح من الزمن**) وقيامه في المقابل على مبدأ (**التربح من الإنتاج والعمل**) أنه سيحمله مخاطر نوعية تنسجم من طبيعة تمويلاته التشغيلية والإنتاجية ، الأمر الذي سيحمل البنك أعباء الإدارة والمتابعة الميدانية للمشروعات الإنتاجية التي يتم تمويلها ، حيث ينطلق ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ من فلسفة المشاركة الإنتاجية طلبا للربح ، فسيحرص البنك على نجاح المشروع وعلى جودة وكفاءة إنتاجيته بصفته شريكا حقيقيا لا دائنا مجردا .

والحاصل أن ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ بحكم أغراضه وطبيعته سيعمل وفق آليات المصرفية الإسلامية المعاصرة ، وذلك لأنها هي الآليات الفنية الأقدر في بنيتها وفي طبيعة مخاطرها على تحقيق الأهداف الإنتاجية للبنك بكفاءة ومرونة فنية تكفل تحقيق التنمية الإنتاجية الآمنة ، وخصوصا ما تختص به صيغ التمويل الإسلامي من خاصية ثبات سقف المديونية ؛ الأمر الذي يقدم تأمينا استراتيجيا لمخاطر التعثر القهري للمشروع الإنتاجي ، كما يضيف إليها أنه في حالة تعثر العميل (الشريك) فإنه يمكن لبنك الإنتاج أن يبادر إلى دعم العميل مقابل زيادة حصة البنك نفسه في رأس مال المشروع كنوع من أنواع إدارة المخاطر التشغيلية للعملية التمويلية ، وهذه عملية تمويلية إبداعية تهدف إلى تعزيز ومساندة المشروع حال تعثره ووفق آليات مشاركة حقيقية وفاعلة ومن جهة مصرفية ذات خبرة وملاءة مالية .

كما وأنه على فرض رغبة السلطات النقدية والمالية بحماية نشاط البنوك المتخصصة وتجنيبها المنافسة فإنه يمكن في هذه الحالة لبنك الإنتاج أن يلتزم بتمويل مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى المتاحة في الاقتصاد ، والتي لا تتعارض مع النطاق المحدد لنشاط البنك المتخصص في الدولة ، وبذلك يحصل التكامل الفعلي والمنافسة الاقتصادية الموجهة ، ودون أن يقع التعارض أو التقاطع أو التصادم بين وظائف العمل المصرفي داخل الاقتصاد الواحد .

كما إن ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ بحكم طبيعته وأهدافه وآلياته ومجالات عمله سيكون بعيدا تماما عن نموذج (**بنوك الاستثمار**) التقليدية ، إذ إن أمواله ستتجه بصورة مباشرة وشبه حصرية لمختلف قطاعات ومشاريع الإنتاج العيني الحقيقي ، ولن يشارك في الاستثمار في الأسواق المالية إلا في حدود الضرورة ، ولأغراض إدارة مخاطر السيولة في الأجل القصير .

وتأسيسا على التحليل الفني السابق للوظيفة الاقتصادية للأنماط الرئيسة للعمل المصرفي فقد قام الباحث (د. رياض منصور الخليفي) من دولة الكويت بتطوير وابتكار نموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ (**Production Bank**) ، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية التي تخلفت عنها أنماط البنوك الأخرى في العصر الحديث .

كافة الحقوق محفوظة / د. رياض منصور الخليفي DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com

رابعا : الفروقات بين ﴿ بنك الإنتاج ﴾ والنماذج المصرفية الأخرى :

إن دراسة الفروق تضيف للماهيات عمقا ودقة ، كما تميز بين الأشياء على وجه يزيل الاشتباه والتداخل الذي قد يطرأ عليها ، وهنالك العديد من الفروقات الفنية الجوهرية التي تميز عمل نموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ عن غيره من النماذج والتطبيقات المصرفية الأخرى ، كالبنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار إلى جانب البنوك الإسلامية ، ولا شك أن تحليل تلك الفروقات يظهر من خلال الدراسة التحليلية لأعمال ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ وضبط عملياته الفنية في مجالات الإيداع والتمويل والاستثمار والخدمات المصرفية ، بالإضافة إلى فلسفة وآليات إدارة المخاطر لدى البنك ، وهو ما يتوقع من دراسات الجدوى الميدانية في الدول أن تجيب عنه بالتفصيل ، بيد أننا يتوجب عليها بيان أبرز الفروقات الجوهرية التي تميز نموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ عن النماذج المصرفية الأخرى ، حيث نبين مصورة من خلال الشريحة والجدول التاليين :

مقارنة بين نموذج بنك الإنتاج وأنماط البنوك الأخرى من أربعة عناصر فنية :

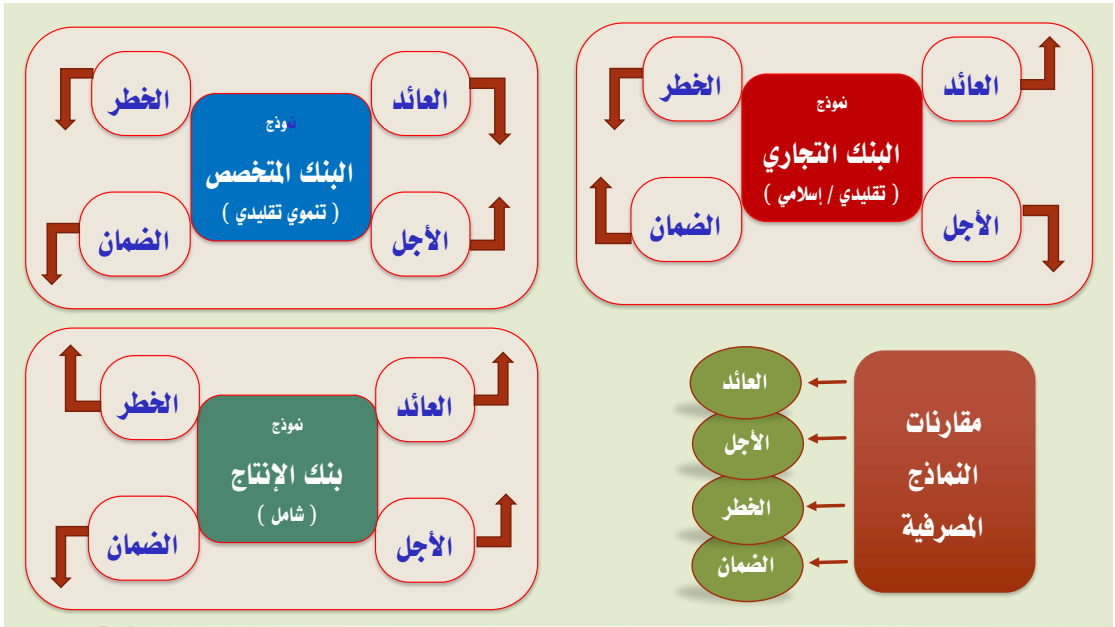

DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com د. رياض منصور الخليفي / كافة الحقوق محفوظة

جدول تحليل مقارن بين الأنماط المصرفية مع بنك الإنتاج :

عناصر المقارنة	البنوك التجارية	البنوك المتخصصة	بنوك الاستثمار	البنوك الإسلامية	بنوك الإنتاج
١- مستوى العائد	أعلى	أقل	أعلى	أعلى	أعلى
٢- الأجل	قصير	طويل	قصير	قصير	طويل
٣- مستوى الخطر للبنك	أقل	أقل	أقل	أقل	أعلى
٤- مستوى الخطر للعمليات	أقل	أقل	أقل	أقل	أعلى
٥- الضمان	أعلى	أقل	أعلى	أعلى	أقل
٦- الوظيفة الاقتصادية	المتاجرة بالنقود والديون نظير الأجل	المتاجرة بالنقود والديون على ذمة شركة إنتاجية متخصصة	المتاجرة بالنقود والديون في أسواق المال والنقد	المتاجرة بالسلع والخدمات نظير الأجل	المشاركة في الإنتاج العيني الشامل
٧- المرجعية العليا	الأعراف المصرفية	الأعراف المصرفية	الأعراف المصرفية	الشريعة الإسلامية	الشريعة الإسلامية
٨- طبيعة العائد	فائدة	فائدة	فائدة	ربح المتاجرة	ربح المشاركة
٩- العلاقة القانونية	دائنية إقراضية	دائنية إقراضية	دائنية إقراضية	دائنية عينية	مشاركة إنتاجية

DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com د. رياض منصور الخليفي / كافة الحقوق محفوظة

خامسا : الضرورات والدواعي لنموذج ﴿ بنك الإنتاج ﴾ :

هنالك العديد من الضرورات العلمية والدواعي الاقتصادية العملية التي تحتم ضرورة طرح وتسوق نموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ في العالم ، ويمكننا تلخيص أبرزها في التالي :

1. ثمة ما يشبه الإجماع الاقتصادي بين الاقتصاديين على ضرورة تنويع الدولة مصادر الدخل بالنسبة لاقتصادها ، حيث يعتبر ذلك أحد أهم وأبرز سياسات إدارة مخاطر الاقتصاد ، وذلك من خلال تحفيز وتفعيل الموارد الاقتصادية المتاحة بصورة علمية وعملية وحضارية ، وهو ما يهدف إلى تحقيقه بصورة استراتيجية ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ .
2. بعث الروح في الموارد الاقتصادية المعطلة في الدولة ، فإن نموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ يسعى نحو التوظيف والتشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية في الدولة ، حيث أثبت التاريخ أن علاقة القطاع المصرفي بالتنمية ليست مشجعة .
3. حاجة الاقتصاد لمراكز استثمار وتوظيف أموال من داخل الدولة ، وذلك بهدف توجيه أية مدخرات مالية للاستثمار فيها بصورة آمنة ومستقرة ، وبالتالي رفع هاجس عدم عودة الاستثمارات العاملة في الخارج ، فالاستثمارات الخارجية لدى الدول الاقتصادية المتقدمة باتت تواجه مخاطر وأزمات اقتصادية ومالية كونية ، ولا سيما في ظل تهديدات الإفلاس السيادي كنتيجة لتراجع التصنيف لمخاطرها ، وهو باتت تتعرض له بعض دول الاتحاد الأوروبي .
4. محدودية مجالات الاستثمار المحلي لدى العديد من الاقتصاديات ، حيث باتت تتركز معظم الاستثمارات في قطاعي العقار والبورصة ، والسبب الفني يتمثل في سيادة الوساطة النقدية للقطاع المصرفي التجاري لعقود طويلة سابقة ، الأمر الذي كرس في الذهن والواقع محدودية مجالات الاستثمار العيني ، في حين أن الحقيقة والمنطق العلمي يقضيان بأن مجالات الاستثمار العيني (الإنتاجي) لا حصر لها ، إلا أن الدول قصرت في توجيه سياساتها الائتمانية وأدواتها المصرفية من أجل بعثها وتنميتها بصورة مؤسسية مستدامة .
5. عدم وجود مؤسسات وطنية مصرفية متخصصة في دعم مشاريع الاستثمار الإنتاجي بمختلف مجالاته المتاحة ، وذلك رغم الإجماع على وجود الحاجة الماسة لذلك ، مما يسهم في تلبية الحاجة الوطنية الاستراتيجية الملحة بشأن توطين الخبرات الإنتاجية .
6. كما أن الإجماع الدولي اقتصاديا وسياسيا بشأن ضرورة العمل على إصلاح الهياكل الاقتصادية يعتبر من أبرز الدواعي والضرورات لإيجاد حلول ذكية وعملية تسهم في الإصلاح المنشود ، وهو ما يسعى ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ إلى تحقيقه بصورة استراتيجية ومستدامة في جميع اقتصادات دول العالم .

DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com د. رياض منصور الخليفي / كافة الحقوق محفوظة

سادسا : الإيجابيات الاقتصادية لنموذج ﴿ بنك الإنتاج ﴾ :

يمكننا تلخيص أبرز المزايا والعوائد الاقتصادية لنموذج ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ فيما يلي :

1. البديل الأمثل لتوظيف الموارد الاقتصادية المتاحة داخل الاقتصاد الوطني .
2. البديل الأمثل لتحقيق التنمية الإنتاجية الشاملة والمتدرجة داخل الاقتصاد الوطني .
3. البديل الأمثل لخلق فرص الاستثمار المحلية في الاقتصاد الوطني .
4. البديل الأمثل لتنويع مصادر الدخل القومي .
5. البديل الأمثل لزيادة الصادرات وتقليل الواردات .
6. البديل الأمثل لتوطين وتعزيز قوة العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار والرسوخ لها .
7. البديل الأمثل لتقليل مخاطر الاستثمار داخليا وخارجيا ، فضلا عن تقليل الاعتماد على الاقتصادات الخارجية .
8. البديل الأمثل لتوطين الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية في الوقت نفسه .
9. البديل الأمثل لتوظيف مدخرات الدولة في الداخل .
10. البديل الأمثل لتوظيف مدخرات القطاع المصرفي في الداخل .
11. البديل الأمثل لتحقيق عوائد استثمارية مجزية بسبب الطبيعة الإنتاجية للمشاريع الاستثمارية المدارة .
12. البديل الأمثل لتوطين الخبرة الإنتاجية محليا وتقليل مخاطر الاعتماد على الخبرة الأجنبية فضلا عن التوفير في كلفتها المالية .
13. البديل الأمثل لمعالجة ظاهرة التضخم المزمن وذلك بسبب استهداف البنك لزيادة الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني .
14. البديل الأمثل لتوظيف الأيدي العاملة ومكافحة البطالة عن طريق إيجاد مضطرد لفرص عمل إنتاجية وتجارية جديدة .
15. البديل الإصلاحي الأمثل للهياكل الاقتصادية في مرحلة ما بعد الأزمة العالمية 2008م وتداعياتها الحالية والمستقبلية .

DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com د. رياض منصور الخليفي / كافة الحقوق محفوظة

سابعا : مصادر الأموال لدى ﴿ بنك الإنتاج ﴾ :

تتمثل مصادر أموال البنك بصورة أساسية في البنود التالية :

1 - **رأس المال (التأسيسي وزياداته) .**

2 - **الودائع المصرفية (الإنتاجية) بأنواعها :**

أ / الودائع الجارية (تحت الطلب) .

ب / الودائع الاستثمارية (التوفير والادخار) .

ج / الودائع الاستثمارية (طويلة الأجل) .

3 - **المحافظ الإنتاجية بأنواعها :**

أ / المحافظ الإنتاجية الخاصة (المقفلة) .

ب / المحافظ الإنتاجية (المفتوحة) .

ج / المحافظ الإنتاجية الحكومية (مدارة لصالح الدولة) .

4 - **الصناديق المصممة للأغراض الإنتاجية .**

5 - **الصكوك الإنتاجية .**

6 - **العوائد الناتجة عن عمليات البنك في المجالات التالية :**

أ / عوائد عمليات الاستثمار الإنتاجية والمالية .

ب / عوائد عمليات التمويل الإنتاجي .

ج / عوائد عمليات الإدارة لحساب الغير (أمناء الاستثمار الإنتاجي) .

د / عوائد الخدمات المصرفية الإنتاجية .

هـ / عوائد خدمات الاستشارات ودراسات الجدوى الإنتاجية .

ثامنا : استخدامات الأموال لدى ﴿ بنك الإنتاج ﴾ :

تتمثل أبرز استخدامات أموال البنك في البنود التالية :

1 - **عمليات الاستثمار الإنتاجي لحساب البنك الخاص .**

2 - **عمليات الاستثمار الإنتاجي المشتركة (يشارك فيها البنك بصفة دائمة أو مؤقتة) .**

3 - **عمليات التمويل التجاري للأغراض الإنتاجية .**

4 - **عمليات الخدمات المصرفية (التسهيلات الائتمانية) المغطاة / غير المغطاة .**

5 - **الأصول المتداولة (مجموع النقد والأرصدة النقدية والأصول القابلة للتحويل إلى نقد) .**

6 - **الأصول الثابتة .**

DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com د. رياض منصور الخليفي / كافة الحقوق محفوظة

تاسعا : المجالات العامة للاستثمار الإنتاجي في الاقتصادات المعاصرة :

1 - القطاع النفطي ومشتقاته .
2 - قطاع البتروكيماويات .
3 - قطاع النقل الجوي .
4 - قطاع النقل البحري .
5 - قطاع النقل البري .
6 - قطاع الصحة .
7 - قطاع التعليم .
8 - قطاع الطاقة .
9 - قطاع الصناعة .
10 - قطاع الزراعة .
11 - قطاع الثروة الحيوانية .
12 - قطاع الثروة السمكية .
13 - قطاع الخدمات .
14 - قطاع المشاريع الصغيرة .
15 - قطاع تطوير الأعمال .
16 - قطاع الاتصالات .
17 - قطاع التكنولوجيا .
18 - قطاع السياحة والترفيه .
19 - قطاع الصناعات الدوائية .
20 - قطاع الاستشارات والتدريب .

ملاحظة : هذه المجالات تتفاوت فيها الدول وقد تكون محدودة أو معدومة في بعضها ، ويبقى الهدف من تعدادها على سبيل الشمول والعموم ، تنبيه الاقتصادات المختلفة إلى مجالات الاستثمار الإنتاجي الموجودة لديها ، بحيث يمكن لكل دولة أن تركز على قطاعات تناسب معطياتها الاقتصادية .

DrAlkhulaifi.com / maktab_iic@hotmail.com د. رياض منصور الخليفي / كافة الحقوق محفوظة

عاشرا : ضوابط الرقابة والشفافية ومحظورات ﴿ بنك الإنتاج ﴾ :

1 - الخضوع للرقابة المباشرة والشاملة من قبل السلطة النقدية المحلية ، وخصوصا ما يتعلق بمعايير الحوكمة والشروط والسقوف والنسب المقررة لحماية طبيعة المخاطر الإنتاجية التي يتعرض لها البنك ، لاسيما في مجالي التمويل والاستثمار .

2 - تشكيل هيئة للفتوى والرقابة الشرعية بالبنك من قبل الجمعية العامة ، وتكون ذات استقلالية وقراراتها ملزمة ، إضافة لجهاز التدقيق الشرعي الداخلي .

3 - عدد (2) مدققي حسابات خارجيين معتمدين من السلطة النقدية .

4 - شرط دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإنتاجية .

5 - تنظيم مَنْح التمويل طبقا لنسب الإنجاز للمشروعات الإنتاجية .

6 - ولتعزيز الرقابة النوعية على نشاط ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ ، وحتى لا ينحرف عن تحقيق أهدافه الاقتصادية السامية فإنه يتوجب النص ضمن التشريعات المنظمة لعمل البنك أنه (**يحظر عليه**) مزاولة الأعمال التالية :

أ- القيام بعمليات تمويل الصفقات في أسواق المال المحلية أو الأجنبية .

ب- عمليات التمويل التجاري أوالاستهلاكي المجرد (غير الإنتاجي)للأفرادأو للشركات .

ت- لا يجوز في كل أي وقت وفي كل حال أن تزيد نسبة عمليات الاستثمار المالي في الأسواق المالية المحلية والعالمية عن (10 %) كسقف أعلى ، وذلك من إجمالي محفظتي التمويل والاستثمار لدى ﴿ **بنك الإنتاج** ﴾ .

ث- طرح أية إصدارات إنتاجية ذات طبيعة مالية مثل : الصكوك والصناديق دون الحصول مسبقا على موافقة السلطة النقدية والمصرفية في الدولة .

ج- القيام بأي عمليات لا تتفق مع المعايير والقواعد الدولية المنظمة لقطاع المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية .

كافة الحقوق محفوظة / د. رياض منصور الخليفي maktab_iic@hotmail.com / DrAlkhulaifi.com

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	2
أولا : الفكرة العامة والإطار الاستراتيجي لنموذج ﴿ بنك الإنتاج ﴾	4
ثانيا : التقييم الاقتصادي للنماذج المصرفية المعاصرة	6
النموذج الأول : البنوك التجارية التقليدية (الربوية)	7
النموذج الثاني : البنوك التجارية الإسلامية .	8
النموذج الثالث : البنوك المتخصصة (الربوية)	10
النموذج الرابع : بنوك الاستثمار التقليدية (الربوية)	11
ثالثا : علاقة نموذج ﴿ بنك الإنتاج ﴾ بالنماذج المصرفية المعاصرة	13
رابعا : الفروقات بين ﴿ بنك الإنتاج ﴾ والنماذج المصرفية الأخرى	15
خامسا : الضرورات والدواعي لنموذج ﴿ بنك الإنتاج ﴾	16
سادسا : الإيجابيات الاقتصادية لنموذج ﴿ بنك الإنتاج ﴾	18
سابعا : مصادر الأموال لدى ﴿ بنك الإنتاج ﴾	19
ثامنا : استخدامات الأموال لدى ﴿ بنك الإنتاج ﴾	19
تاسعا : المجالات العامة للاستثمار الإنتاجي في الاقتصادات المعاصرة	20
عاشرا : ضوابط الرقابة والشفافية ومحظورات ﴿ بنك الإنتاج ﴾	21

جميع حقوق الملكية الفكرية والأدبية لنموذج

﴿ بنك الإنتاج ﴾ (Production Bank)

ترجع على سبيل الاختصاص والملك الفكري والابتكار الشخصي

للدكتور : رياض منصور يوسف الخليفي من دولة الكويت

للمراسلة والتواصل

Dralkhulaifi.com | maktab_iic @ hotmail.com

تم إيداع هذا الإصدار رسميا باسم الباحث لدى مكتبة الكويت الوطنية – دولة الكويت

(طلب الإيداع : 2012/243) (رقم الإيداع : 7-36 / 2012) بتاريخ (5 ابريل 2012م)